حكومة الزيدي تنال ثقة البرلمان..

العراق أمام مرحلة مفصلية عنوانها الإصلاح والتنمية والاستقرار

الوفاق/ شكّل منح مجلس النواب العراقي الثقة لحكومة رئيس الوزراء علي فالح الزيدي محطة سياسية بارزة أنهت أسابيع طويلة من المشاورات والتفاهمات السياسية، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة يتطلع فيها العراقيون إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمية وتعزيز الاستقرار الداخلي بعد سنوات من الأزمات والتحديات المتراكمة.

وجاءت جلسة التصويت وسط اهتمام شعبي واسع، لأنّ الشارع العراقي بات يربط أي تغيير حكومي بمدى قدرة السلطة الجديدة على تقديم حلول واقعية لمشكلات الخدمات والبطالة والاقتصاد، إضافة إلى قدرتها على إعادة الثقة بمؤسسات الدولة وتحسين مستوى المعيشة.

وقدّم الزيدي نفسه خلال جلسة البرلمان باعتباره رئيس وزراء يسعى إلى إدارة المرحلة بروحٍ عملية، تُركز على أولويات الداخل العراقي، وفي مقدمتها الإصلاح الإداري، وتحسين الخدمات، وتنشيط الاقتصاد، وتطوير مؤسسات الدولة، وهي ملفات أصبحت تُمثل جوهر المطالب الشعبية في العراق.

ورغم أنّ الحكومة الجديدة وُلدت وسط ظروف سياسية واقتصادية معقدة، فإنها تُمثل فرصة حقيقية لاختبار قدرة النظام السياسي العراقي على الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة العمل والإنتاج والتنمية، مستفيداً من الإمكانات الاقتصادية والبشرية الكبيرة التي يمتلكها العراق.

البرلمان يمنح الثقة لحكومة الزيدي وسط تطلعات للإصلاح والاستقرار

شكّل منح مجلس النواب العراقي الثقة لحكومة رئيس الوزراء علي فالح الزيدي محطة سياسية مهمة بعد فترة طويلة من الحوارات والمشاورات بين القوى السياسية، هدفت إلى إنهاء حالة الجمود وفتح المجال أمام مرحلة أكثر استقراراً.

وفي الجلسة التي عُقدت في العاصمة العراقية بغداد بحضور نحو ٢٧٠ نائباً من أصل ٣٢٩، عرض الزيدي برنامجه الحكومي الذي ركّز على معالجة الأزمات الاقتصادية والخدمية، وتحسين أداء مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد الإداري، إلى جانب دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

وبعد مناقشات داخل البرلمان، صوّت النواب بالأغلبية المطلقة على المنهاج الوزاري ومنح الثقة لرئيس الوزراء و١٤ وزيراً ضمن التشكيلة الحكومية، قبل أن يؤدي الوزراء اليمين الدستورية إيذاناً ببدء عمل الحكومة رسمياً.

ورغم تأجيل حسم بعض الوزارات إلى جلساتٍ لاحقة، فإنّ تمرير الحكومة عكس رغبة سياسية عامة في منح السلطة التنفيذية فرصة للتركيز على الملفات التي تمس حياة المواطنين بصورةٍ مباشرة. كما حملت جلسة منح الثقة رسائل سياسية مهمة، أبرزها التوجه نحو تجاوز التعطيل السياسي والتركيز على الإصلاح والخدمات والتنمية، في وقت شدد فيه الزيدي على ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين الواقع المعيشي وتنشيط الاقتصاد، وهي ملفات تُمثل أولوية أساسية لدى الشارع العراقي.

تحديات اقتصادية وخدمية أمام حكومة الزيدي

هذا وتبدأ حكومة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي عملها وسط ملفات معقدة وتحديات متراكمة تتطلب معالجات طويلة الأمد، في وقتٍ يواجه فيه العراق أزمات اقتصادية وخدمية تؤثر بشكلٍ مباشر على حياة المواطنين رغم ما يمتلكه من موارد نفطية كبيرة. وتبرز أزمة الكهرباء في مقدمة هذه التحديات، بعدما تحولت في السنوات الماضية إلى واحدة من أبرز مشكلات الحياة اليومية، خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ما يجعل أي تحسن في هذا الملف محل اهتمام شعبي واسع. كما تواجه الحكومة تحديات تتعلق بتطوير البُنية التحتية، بما يشمل الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والقطاعين الصحي والتعليمي، إلى جانب أزمة البطالة، خاصةً بين فئة الشباب، في ظل محدودية فرص العمل وتزايد أعداد الخريجين.

وفي هذا السياق، أكّد الزيدي أنّ المرحلة المقبلة ستُركز على الإصلاح الداخلي، وتحسين أداء مؤسسات الدولة، ومواجهة الفساد الإداري، بالتوازي مع دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الحضور العراقي إقليمياً ودولياً. كما شدد وزير المالية فالح الساري على أنّ الحكومة تعمل على إعداد معالجات مالية واقتصادية تهدف إلى حماية المستوى المعيشي للمواطنين، وسط تطلعات بأن تنجح الحكومة في إطلاق إصلاحات تسهم في تنشيط الاقتصاد وتحسين الخدمات وتعزيز الاستقرار المالي في المرحلة المقبلة.

تنويع الاقتصاد وتحريك قطاعات التنمية

وفي مقابل التحديات، يمتلك العراق فرصاً اقتصادية كبيرة يمكن أن تُشكل نقطة انطلاق نحو مرحلة تنموية جديدة إذا جرى استثمارها بصورة صحيحة. فالحكومة الجديدة تسعى إلى تحفيز قطاعات الصناعة والزراعة والاستثمار، بهدف تقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد أكثر استقراراً وقدرة على توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يمتلك العراق إمكانات واسعة في مجالات الطاقة والنقل والإسكان والسياحة، إضافة إلى قطاع زراعي قادر على دعم الأمن الغذائي وتحقيق مستويات أفضل من الاكتفاء الذاتي. إلا أنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب بيئة إدارية وقانونية مستقرة، وتعزيز الشفافية، وتطوير البُنية التحتية، إلى جانب تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين. ولذلك، فإنّ نجاح حكومة الزيدي اقتصادياً سيعتمد إلى حدٍ كبير على قدرتها في تحويل الخطط والإصلاحات إلى مشاريع واقعية تنعكس بشكلٍ مباشر على حياة المواطنين وتحسين مستوى المعيشة. ولهذا فإنّ الحكومة مطالبة بإثبات جديتها عبر خطوات عملية وسريعة يشعر المواطن بآثارها المباشرة، فالعراقيون يريدون تحسناً ملموساً في الخدمات وفرص العمل ومستوى المعيشة.

كما أنّ تعزيز الشفافية سيكون عاملاً أساسياً في بناء هذه الثقة. فكلما شعر المواطن بوجود إدارة أكثر نزاهة ووضوحاً، ازدادت فرص نجاح الحكومة في كسب الدعم الشعبي. ولذلك فإنّ مكافحة الفساد الإداري والمالي يجب أن تكون من أولويات المرحلة المقبلة، ليس فقط باعتبارها قضية قانونية، بل باعتبارها شرطاً ضرورياً لأي عملية إصلاح حقيقية.

نالت حكومة علي الزيدي ثقة البرلمان العراقي وسط تطلعات شعبية لإصلاح الاقتصاد والخدمات وتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة

تحديات أمنية وسياسية أمام الحكومة الجديدة

على المستوى الأمني، تبدو حكومة علي الزيدي أمام اختبارات معقدة في ظل استمرار التوترات الإقليمية، إضافة إلى الحاجة لتعزيز الاستقرار الداخلي وتطوير أداء المؤسسات الأمنية. كما أنّ استمرار شغور وزارة الداخلية حتى الآن يعكس أهمية التوافق السياسي في إدارة هذا الملف الحساس، ويشير إلى أنّ بعض التفاهمات المتعلقة بالحقائب الأمنية ما زالت قيد النقاش.

أمّا على المستوى الخارجي، فستكون الحكومة مطالبة بإعادة تنظيم علاقات العراق الإقليمية والدولية بما يحافظ على توازن المصالح ويُعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد. وفي هذا السياق، أكد النائب محمد جميل المياحي أنّ الحكومة الجديدة اكتسبت شرعيتها القانونية، لكنها تواجه تحديات كبيرة على مستويات الأمن والاقتصاد والسيادة، داعياً إلى احترام القانون والفصل بين السلطات والعمل على ترسيخ مؤسسات الدولة ووضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات.

ختاماً إنّ منح البرلمان العراقي الثقة لحكومة علي الزيدي يُمثل بداية مرحلة جديدة تحمل الكثير من الآمال والتحديات في آنٍ واحد. فالعراق يقف اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة ترتيب أولوياته والانطلاق نحو مشروع وطني يُركز على التنمية والاستقرار وتحسين حياة المواطنين.

أخبار قصيرة

وزراء خارجية «بريكس» يجتمعون في نيودلهي وسط توترات اقتصادية وجيوسياسية

انطلقت في العاصمة الهندية نيودلهي يوم الخميس أعمال اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة «بريكس»، وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية العالمية، خاصةً في مجالات الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد. وأكد وزير الخارجية الهندي سوبرامانيام جيشانكار، في افتتاح الاجتماعات، أنّ العالم يمر بمرحلة من عدم اليقين والتقلبات المتسارعة، مشيراً إلى أنّ النزاعات الدولية والتحديات الاقتصادية والمناخية باتت تؤثر بشكلٍ مباشر على الدول النامية.

وشهدت الاجتماعات نقاشات حول تداعيات الأزمات العالمية على أمن الطاقة والتجارة الدولية، في ظل اضطرابات الملاحة وارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول التكتل.

صندوق النقد يحذّر من تأثير أزمة الطاقة على الأمن الغذائي العالمي

حذّر صندوق النقد الدولي من تداعيات أزمة الطاقة المرتبطة بالتوترات في غرب آسيا على الأمن الغذائي العالمي، مشيراً إلى أنّ ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر بشكلٍ مباشر على أسعار الأسمدة والإنتاج الزراعي. وأوضح الصندوق أنه يراقب عن كثب تأثير الأزمة على شحنات الأسمدة، مؤكداً أنّ ارتفاع أسعارها ينعكس عادةً على أسعار الغذاء بعد نحو ستة أشهر، وقد يؤدي إلى تراجع المحاصيل وزيادة الضغوط على الأمن الغذائي في عدد من الدول.

وقالت المتحدثة باسم الصندوق جولي كوزاك إنّ التجارب السابقة أظهرت أنّ ارتفاع تكاليف الأسمدة يؤدي تدريجياً إلى زيادة أسعار المواد الغذائية عالمياً، ما يُفاقم التحديات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والغذاء.

الجوع يهدد ملايين السودانيين وسط تفاقم الحرب والأزمة الإنسانية

حذر تقرير صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من أنّ نحو ١٩,٥ مليون سوداني، أي أكثر من ٤٠٪ من السكان، يواجهون مستويات حادة من الجوع بسبب استمرار الحرب في السودان منذ ثلاث سنوات. وأشار التقرير إلى أنّ ١٤ منطقة في دارفور وكردفان لا تزال مهددة بالمجاعة، فيما يعاني نحو ١٣٥ ألف شخص مستويات كارثية من الجوع، خاصةً في الفاشر وكادقلي. كما أدى تصاعد الهجمات الجوية واستهداف البُنى التحتية إلى مقتل مئات المدنيين وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية. وحذر التقرير من أنّ استمرار المعارك وعرقلة طرق الإمداد، إلى جانب سوء التغذية الحاد لدى الأطفال، قد يؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية، خصوصاً مع اقتراب موسم الأمطار وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة.

قاضٍ أميركي يُجمّد عقوبات ترامب على مسؤولة أممية بشأن فلسطين

أوقف قاضٍ اتحادي أميركي، مؤقتًا، العمل بالعقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب على مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيزي، معتبرًا أن تلك الإجراءات تنتهك حقها في حرية التعبير بسبب مواقفها المنتقدة لحرب الإبادة الصهيونية على غزة.

وخلص القاضي الاتحادي ريتشارد ليون، في قرار أصدره بواشنطن، إلى أنّ إدارة ترامب سعت إلى تقييد حرية التعبير استنادًا إلى «الفكرة أو الرسالة التي عبّرت عنها» ألبانيزي، مؤكدًا أن إقامتها خارج الولايات المتحدة لا تنتقص من الحماية التي يكفلها لها التعديل الأول للدستور الأميركي.

وكانت واشنطن قد فرضت، في تموز/يوليو الماضي، عقوبات على ألبانيزي، التي وثّقت في عدة تقارير ما وصفته بالإبادة الصهيونية في غزة، ودعت إلى ملاحقة الجهات والشخصيات المتورطة فيها.

وشملت العقوبات منعها من دخول الولايات المتحدة أو إجراء أي معاملات مصرفية داخلها، فيما اعتبرت ألبانيزي أنّ الإجراءات الأميركية ضدها تأتي ضمن «استراتيجية أوسع لإضعاف آليات المساءلة الدولية».

ورفع زوج ألبانيزي وابنتها، وهي مواطنة أميركية، دعوى قضائية ضد إدارة ترامب في شباط/فبراير الماضي، مؤكدين أنّ العقوبات «تحرمها فعليًا من التعاملات المصرفية وتجعل تلبية احتياجات حياتها اليومية أمراً شبه مستحيل».

ويأتي ذلك في سياق تصعيدٍ أميركي ضد المؤسسات القضائية الدولية المرتبطة بملف حرب إبادة غزة، إذ كان ترامب قد وقع في شباط/فبراير ٢٠٢٥ أمرًا تنفيذيًا يفرض عقوبات على مسؤولين وموظفين كبار في المحكمة الجنائية الدولية، ردًا على إصدار مذكرات توقيف بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير جيشه السابق يوآف غالانت.

وأصدرت ألبانيزي، وهي محامية إيطالية، سلسلة تقارير منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ وثقت فيها الانتهاكات الصهيونية بحق الفلسطينيين في غزة، والتي قالت فيها إنها ترقى إلى جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. كما واصلت إصدار تقارير تنتقد السياسات الصهيونية رغم الضغوط والعقوبات التي تعرضت لها.

شي لترامب: تايوان أساس استقرار العلاقات بين بكين وواشنطن

استقبل الرئيس الصيني شي جين بينغ نظيره الأميركي دونالد ترامب في بكين، الخميس، ضمن قمة بحثت القضايا الخلافية بين البلدين، وفي مقدمتها التجارة وتايوان والملفات الدولية. وأكد شي جين بينغ خلال اللقاء أنّ العالم يمر بمرحلة معقدة ومتسارعة، مشدداً على أنّ المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة تفوق خلافاتهما، وأنّ استقرار العلاقات الثنائية يصب في مصلحة العالم.

وأضاف أنّ على الجانبين أن يكونا «شريكين لا خصمين»، وأن يعملا على تحقيق «النجاح المتبادل والازدهار المشترك».

وشدد الرئيس الصيني على أنّ قضية تايوان تُمثل «القضية الأهم» في العلاقات بين بكين وواشنطن، محذراً من أنّ التعامل الخاطئ معها قد يدفع العلاقات إلى «وضعٍ بالغ الخطورة»، في حين أنّ إدارتها بشكلٍ سليم تضمن الحفاظ على الاستقرار بين البلدين.

كما أكد شي جين بينغ أنه «لا رابح في الحرب التجارية»، مشيراً إلى توصل فرق العمل الاقتصادية والتجارية في البلدين إلى نتائج «متوازنة وإيجابية» في الاجتماعات الأخيرة.

من جهته، قال ترامب إنّ العلاقات الأميركية الصينية «ستكون أفضل من أي وقتٍ مضى»، معرباً عن تفاؤله بنتائج القمة بين الجانبين.